لمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ٢٠٠٩

طاولة مستديرة لـ "حماية الأطفال في الفضاء السيبراني"

عُقدت في مقر "الهيئة المنظمة للاتصالات"، طاولة مستديرة لمناسبة "اليوم العالمي للاتصالات ٢٠٠٩"، الذي يحتفل به العالم في ١٧ أيار/مايو الماضي تحت شعار "حماية الأطفال في الفضاء السيبراني"، وذلك بمشاركة الأمين العام للمجلس الأعلى للطفولة الدكتور إيلي مخايل، وممثلين عن وزارة الداخلية والبلديات وشركات برمجيات المعلوماتية ومقدّمي خدمات الاتصالات في لبنان، وعدد من المنظمات المدنية وغير الحكومية. وشارك في المناقشات عضو مجلس إدارة "الهيئة المنظمة للاتصالات" ورئيس "وحدة تكنولوجيا الاتصالات"، المفوّض الدكتور عماد حبّ الله، ومديرة الاستشارات العامة وشؤون المستهلكين في الهيئة كورين فغالي، ومدير قسم المعلوماتية داني خليل.

إستهل رئيس مجلس إدارة "الهيئة المنظمة للاتصالات" ومديرها التنفيذي، الدكتور **كمال شحادة**، المناسبة، بكلمة افتتاحية قال فيها إن مجلس "الاتحاد الدولي للاتصالات" اختار شعار "حماية الأطفال في الفضاء السيبراني" موضوعا للاحتفال باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات هذا العام. وهو يطمح بذلك إلى ضمان نفاذ الأطفال إلى الإنترنت ومواردها القيمة بدون خوف من الوقوع في براثن أشخاص منعدمي الضمير في الفضاء الإلكتروني، فضلاً عن تلافي تعرّضهم إلى محتوى قد يسبب لهم الأذى، مثل دخولهم إلى مواقع غير مناسبة".

أضاف "بعد أن كرّسنا، في "الهيئة المنظمة للاتصالات" و"المجلس الأعلى للطفولة"، جهودنا خلال العامين الماضيين للعمل على هذا الموضوع، ولدعم وصول ذوي الحاجات الخاصة إلى خدمات الاتصالات، فإننا نركز هذا العام على تعزيز حماية الأطفال لدى إستخدامهم شبكة الإنترنت".

وتابع قائلاً "من هنا تأتي أهمية اجتماعنا اليوم والتوصيات التي سيخرج بها، نتيجة لبحث الإجراءات الكفيلة بحماية الأطفال من أضرار الإنترنت وتعزيز وعي الأهل بهذا الشأن، مع إيلاء اهتمام خاص لكيفية استخدام الأدوات والبرمجيات المناسبة لتوفير فضاء إنترنت أكثر أمنا للأطفال".

واعتبر الدكتور شحادة أن "هذا الأمر يتطلب تعاونا وتكاملا بين جميع مقدّمي خدمات الاتصالات والجهات المنظمة والمشرّعة في لبنان، إضافة إلى المنظمات غير الحكومية، ويبقى للأهل، آباءً وأمّهات، دور محوري على هذا الصعيد".

لكنه أشار إلى أن هذا النوع من التعاون لا يسعى بأي شكل من الأشكال إلى تقييد المحتوى الذي توفره الإنترنت لمستخدميها أو التحكم به، بل إن الهدف المباشر من عملنا يكمن في توفير الخدمة (Parental Control) التي تمكن الأهل من حماية أطفالهم على هذا الصعيد.

وأوضح الدكتور شحادة أن برنامج الطاولة المستديرة تضمّن ٣ محاور أساسية، هي:

- بحث زيادة الوعي على جميع المستويات داخل المجتمع اللبناني، بدءاً من مسؤولية الآباء والأمهات تجاه عدم وصول أطفالهم إلى مواقع غير مناسبة، مع تحديد مسؤوليات أصحاب مقاهي الإنترنت في هذا المجال وضرورة تخصيص مناطق محمية مخصصة لتصفح الأطفال.
- مناقشة مختلف الوسائل التقنية المتاحة، مثل برامج المراقبة الأبوية، سواء تلك المتوافرة عبر مزوّدي خدمات الإنترنت، أو عبر البرامج الخاصّة المعروضة في الأسواق (مثل برنامج المراقبة الأبوية من MSN وغيره).
- التداول في التشريعات والأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بموضوع حماية الأطفال والأحداث والمراهقين من مخاطر الفضاء السيبراني، ومناقشة سبل تطبيقها.

ثم تحدث الأمين العام للمجلس الأعلى للطفولة الدكتور **إيلي مخايل**، الذي قال إن "حماية الأطفال من استعمال الإنترنت هو واجب وطني وأخلاقي وحقوقي ويحتم علينا تنسيق الجهود وتأمين تكاملها، من أجل الوصول إلى خطة عمل وطنية تؤمّن حماية كاملة لكل طفل".

وأوضح أن الخطة التي "نحن بصدد وضعها اليوم من خلال آلية تشاركية تتمثل فيها الوزارات المعنية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص"، يشمل عملها ٣ محاور، هي:

أ. المحور التشريعي، ويهدف إلى جعل البيئة القانونية ضامنة وواقية وحامية، وهذا ما يستوجب سن قوانين جديدة وتعديل البعض الآخر لجعل التشريع متطابقا مع التزامات لبنان في تأمين حماية كاملة لكل طفل.

ب. المحور التقني، ويشتمل على تنظيم ووضع المعايير الفنية التي تسمح بإعاقة وصول الأطفال إلى مواقع الخطر، بدون المس بحق الأطفال في الاطلاع والتزوّد من شبكة الإنترنت على المستوى المعرفي. ويشتمل هذا المحور على الخطوات والتدابير اللازمة والغائية حتى اليوم لتنظيم عملية إنشاء وتشغيل مقاهي الإنترنت التي تحولت إلى أمكنة غير آمنة للأطفال والشباب.

ت. المحور التقني والتوعوي، الذي يُعنى بتعزيز وعي الأطفال والشباب والأهل والمربين والتربويين بالمخاطر التي تعيق النمو العاطفي والنفسي والجسدي للأطفال. وهو المعني ببناء ثقافة إلكترونية تتيحل للطفل البحث بأمان، وللأهل دور المسؤول المتتبع والمراقب، وللتربويين التوجيه والإرشاد، ولا تزال تعوزنا على المستوى الوطني دورات تدريبية وتأهيلية للوصول إلى تحقيق الهدف.

وقال الدكتور مخايل "إنها مسؤولية مجتمعية شاملة لكل منا الدور والإسهام فيها، ولا يجوز أن تصرفنا الاستحقاقات، مهما علا شأنها، عن إعطائها الأولوية التي تستحق، فأطفالنا وشبابنا هم ثروة لبنان وأمل مستقبله".

وتحدث عضو مجلس إدارة "الهيئة المنظمة للاتصالات" ورئيس "وحدة تكنولوجيا الاتصالات"، الدكتور **عماد حبّ الله**، عن "حماية الأطفال من مخاطر الفضاء الإلكتروني"، الذي أكد حرص الهيئة على تشجيع استعمال الإنترنت المراقب من قبل الأهل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للطفولة.

وتطرق إلى أفضل السبل المعتمدة عالمياً على هذا الصعيد، من أوروبا وأستراليا إلى أفريقيا والولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى التحديات التي اعترضت هذه الجهود. كما تناول مبادرات الدول العربية للاحتفال باليوم العالمي للاتصالات، والإجراءات الممكن اتخاذها من أجل عالم أكثر حماية.

ومن هذه الإجراءات: محو الأميّة والتوعية عبر وسائل الاعلام والتأهيل المستمر للمعلمين والمدربين، بالتنسيق مع جمعيات حماية الطفولة، والتدريب على استخدام شبكة الإنترنت التي تستهدف الأطفال من سن مبكرة جدا، بما في ذلك دورات مفتوحة للوالدين، مناهج تعليمية متكاملة تكون جزءا من مناهج التعليم والإعلام وبرامج محو الأمية، القيام بحملات وطنية تستهدف كافة المواطنين وتشارك فيها جميع وسائل الاتصال، وتوزيع حزم معلومات مخصصة لإلقاء الضوء على المخاطر المحتملة للإنترنت و إنشاء خطوط ساخنة.

أما الإجراءات التي يمكن اتخاذها من جانب المصنعين والأطراف المعنية لصالح القصّر، فتكمن في تزويد المستخدمين بأنظمة للفلترة والترشيح لدى الاشتراك مع مزوّد خدمات، وتوفر إمكانية الحصول على الخدمات المخصصة للأطفال والمجهزة بأنظمة الترشيح الآلي وتقديم حوافز لتوفير توصيفات للمواقع المتاحة يتم تحديثها بانتظام ووضع دعايات ولافتات على محركات البحث لتوفير المعلومات عن استخدام الإنترنت والخطوط الهاتفية الساخنة على حد سواء.

ثم انتقل الدكتور حبّ الله للحديث عن الجهود اللبنانية في أمن الفضاء الإلكتروني، وتلا توصيات عامة، تضمّنت:

١. إنشاء مركز مختصّ، بادارة مشتركة بين القطاعين العام والخاصّ (PPA)، من أجل وضع إستراتيجية وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني، التأكيد على تعاون وطني بين الحكومة والقطاع العام والخاص، خلق القدرات الوطنية لإدارة الحوادث، نشر ثقافة وطنية تعنى بأمن الفضاء الإلكتروني، التنسيق حماية الفضاء الإلكتروني الحكومي، التنسيق والتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية.

٢. إعتماد قوانين تحكم بشكل واضح عمليات تجميع واستخدام ونشر البيانات الشخصية، تضمين كافة التشريعات التي سوف تصدر شروطا ملزمة حول أخذ استراتيجية حماية المعلومات في الاعتبار عند اتخاذ قرارات تتعلق بتجهيز المؤسسات وشراء أجهزتها وأنظمتها المعلوماتية، وضع قوانين وقواعد محددة لمختلف الصناعات ولكل أنواع المعلومات والتكنولوجيات.

٣. يمكن أن تحدد "الهيئة المنظمة للاتصالات" توصيات ملزمة، لضمان أمن المعلومات على البنى التحتية للاتصالات، تنطبق على جميع مقدمي الخدمات (والمستعملين)، بحيث يجب أن تكون التراخيص واضحة في تحديد المتطلبات الضرورية، إلى جانب التأكد من أن الأطر التنظيمية للاتصالات تقوم على مبادىء تأمين التراخيص الحديثة وعلى اعتماد مبدأ التجارة الإلكترونية وقوانين الفضاء الالكتروني، وقوانين حماية الطفل وتحديد المتطلبات الواجبة على مقدمي الخدمات (وعلى الموزعين) من أجل حماية الشبكة واستخدام الخدمات والمعايير اللازمة (مثلا، اعتماد مقاييس (ISO 27K) والحفاظ السلامة العامة وتحديث أنظمة وقوانين حماية المستهلك لتشمل متطلبات الأمن السيبيري ومتطلبات حماية الأطفال وتطوير إجراءات وعمليات تعاون مشترك مع سلطات تطبيق القانون.

٤. إلتزام مزودي الخدمات الصارم بقوانين السلامة العامة مع الالتزام بسياسة الحفاظ على الخصوصية في الوقت نفسه.

٥. إلتزام مقاهي الإنترنت بالقوانين، عبر تأمين مناطق محمية مخصصة لاستخدام الأطفال والقصّر، وتطبيق إجراءات التأكد من العمر، التثبت من الهوية، مراقبة المقاييس الحيوية اللازمة، فلترة المحتوى، تحليل النصوص والتدقيق في محتوياتها.

٦. يجب على مزودي خدمات الإنترنت والمزوّدين الآخرين للخدمات ما يلي:

- الالتزام بقواعد سلوكية محددة بين كافة اللاعبين في مجال صناعة الإنترنت.
- تزويد المستخدمين بنظام فلترة لدى اشتراكهم بخدمة الاتصال بالإنترنت.
- توفير إمكانية الحصول على خدمات المخصصة للأطفال/ مجهزة بأنظمة الترشيح الآلي.
- إمتلاك الحوافز الكفيلة بشرح وتحديث منتظم للمواقع المتاحة.
- نشر إعلانات على محركات البحث عن توفر خطوط ساخنة ومعلومات عن الاستعمال المسؤول للإنترنت.
- تطبّق هذه الأنظمة على خدمة الانترنت وعلى غيرها أيضاً.

وفي سياق التوصيات العامّة، قدّم الدكتور حبّ الله اقتراحات حول شروط ومتطلبات واجبة على مقدمي الخدمات، مثل تحمّل مسؤولية اجتماعية، كتوعية وتثقيف المستخدمين والمستخدمين حول حماية ومخاطر الفضاء الالكتروني وحماية الأطفال ووضع وتطبيق قواعد سلوكية محددة والمشاركة بالمسؤولية واعتماد الحلول التكنولوجية كاستعمال إجراءات الحماية المادية والمنطقية (وتقترن مع الحماية التشريعية) واستخدام أنظمة الحماية اللازمة مثل الجدران النارية المحصنة ضد الفشل وبوابات مكافحة الفيروسات والبريد المزعج وأنظمة فلترة البريد الإلكتروني وغيرها.

هذا بالإضافة إلى القيام بعمليات تحديث دائمة على المعاقد والتجهيزات - المعرضة للهجمات في الخط الأمامي من الشبكة، الاعتماد على نسخ مطابقة وشبكات أرشيف لمراكز البيانات بهدف تأمين الحماية القصوى للبنى التحتية وضمان استمرار عملها، تأمين الوصول إلى الشبكة (مثل اعتماد انظمة توثيق هوية المستخدم والبيانات)، تأمين الحفاظ على البيانات الشخصية للفترة الضرورية لما جمعت من أجله (مثلا لسنة)، إتخاذ قدر كافي من الإجراءات التي تحافظ على سرية وأمن وسلامة المعلومات الشخصية، تأمين السبل "لمن يحق له قانونيا" بالولوج الى البيانات الشخصية والمعلومات عند الطلب، والحفاظ على النظام العام واحترام القوانين والآداب العامة.

وفي الإطار نفسه، اقترح الدكتور حبّ الله على مقاهي الإنترنت، تأمين مناطق مخصصة للاستخدام من قبل الصغار و اليافعين تكون مزودة بوسائل فلترة وحماية خاصة، تطبيق إجراءات التأكد من العمر، التثبت من الهوية، مراقبة المقاييس الحيوية اللازمة، فلترة المحتوى، تحليل النصوص والتدقيق في محتوياتها، المحافظة على البيانات المخزنة و بيانات حركة المعلومات وسجل الاستعمال لفترة "محددة"، إمكانية مراقبة وتجميع معلومات حركة البيانات والمعلومات بصورة مباشرة "لمن يحق له قانونا"، إمكانية اعتراض مضامين البيانات والاطلاع عليها عند الحاجة.

بعد ذلك، جرى حوار بين المشاركين، على أن تعلن التوصيات لاحقاً.

Select info S.A.L.